مقالة بحثية

مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة
Queen Arwa University Scientific Refereed Journal
QAUSRJ

محددات الفساد الاقتصادي في القطاع العام لدول إسلامية مختارة

دراسة قياسية 2000 -2020

مقالة بحثية مستله من رسالة الدكتوراة غير المنشورة للباحث تحقق شروط المقالات الاصلية

عمار رياض عبدالله المومني [1]

[1] أمين مكتب الإصلاح الأسري، دائرة قاضي القضاة، الأردن

2024

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استعراض أبرز المحددات التي تؤثر على الفساد الاقتصادي في القطاع العام، وذلك من خلال عرض مجموعة من المحددات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة لمدركات الفساد لثلاث دول إسلامية، كما تم بناء واستخدام نموذج قياسي يربط العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي وحجم التضخم والاستثمار الاجنبي، ومؤشر الحرية السياسية والاقتصادية، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج القومي ومؤشر مدركات الفساد. كما تم تقدير للنموذج بطريقة السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام بيانات لدول الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وحجم الاستثمار تؤدي إلى انخفاض نسبة الفساد، وأن زيادة حجم التضخم والحرية السياسية والاقتصادية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعمل على ارتفاع نسبة الفساد، وإن الإسلام قدم من الآليات والأدوات ما يكفل تجنب الفساد.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام الحكومات بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وإعطاء قدر جيد من الحرية السياسية والاقتصادية عن طريق ازالة القيود والعقوبات في حال كان فيها ما يحقق مصلحة المجتمع. بالإضافة إلى ضبط حجم التضخم من خلال مؤسساتها المالية والنقدية وإيجاد وسائل حديثة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، واتخاذ اجراءات من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي كإعادة النظر في القوانين الضريبية، وقيام كل من الأسرة والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام ووزارة الأوقاف بدورها في التربية والتوجيه.

الكلمات المفتاحية:

الحرية السياسية، الحرية الاقتصادية، التضخم، الاستثمار الأجنبي، الائتمان، نصيب الفرد من الدخل القومي، الفساد.

بيانات البحث:

الناشر	جامعة الملكة أروى
DOI	10.58963/qausrj.v27i27.220
P-ISSN	2226-5759
E-ISSN	2959-3050
تاريخ الاستقبال	2024 / 04 /30
تاريخ القبول	2024 / 05 /30
تاريخ النشر	31/ يوليو / 2024
الحقوق الفكرية ©	(CC BY 4.0)
لغة نشر المقال	اللغة العربية

طريقة الاقتباس:

Al-Moumani, D. A. R. . (2024). Determinants of economic corruption in the public sector of selected Islamic countries: An Econometric Study 2000-2020. *Queen Arwa University Journal*, *27*(27), 11. https://doi.org/10.58963/qausrj.v27i27.220

جهة الاتصال الرئيسية:

اسم الباحث: عمار رياض عبدالله المومني
تلفون: +962790382652
بريد النشر: momani_ammar@yahoo.com

الجهات / المؤسسات:

انتماء الباحث: دائرة قاضي القضاة، الأردن
جهة التمويل: لا يوجد.

مجال البحث / الاختصاص:

الدراسات الاقتصادية والسياسية.

رمز الاستجابة السريعة:

امسح الكود لزيارة موقع المجلة
Scan QR code to visit this journal on your mobile device.

ROR: 03ygqq617
ISSN : 2226 - 5759

Translation:

Determinants of economic corruption in the public sector of selected Islamic countries

An Econometric Study 2000-2020

A research article based on the researcher's unpublished doctoral dissertation that fulfills the requirements for original articles

Ammar Riyad Abdullah Al-Momani [1]
[1] *Secretary, Family Reform Office, Chief Justice Department, Jordan*

2024

Abstract:

The study aimed to review the most prominent determinants that affect economic corruption in the public sector in addition to address the reality of these determinants in a group of Islamic countries .

The study concluded a set of results, the most important of which is that the increase in per capita income and the volume of foreign direct investment, are negatively affect the corruption, while economic freedom, inflation rate and the share of total credits to GDP have appositive impact on corruption. Finally, the political freedom has a positive impact but it is insignificant.

The study recommended the need for governments to pay attention to increasing the per capita share of national income, and to give a good amount of political and economic freedom by removing restrictions and penalties if it is in the interest of society. In addition to controlling inflation through its financial and monetary institutions, finding modern means that comply with Islamic law, and taking measures that would attract foreign investment, such as reconsidering tax laws. Finally, there is a need for families, schools, universities, the media, and the Ministry of Awqaf to play their role in education and guidance.

Keywords:

Political freedom, economic freedom, inflation, foreign investment, credit, per capita national income, corruption

مقدمه:

تعد ظاهرة الفساد من المظاهر العامة في يومنا هذا، حيث انها نالت اهتمام المنظمات والباحثين في علوم الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي لتقصي أثاره التي تنعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع والحد منها. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها فهي تبحث في العوامل التي تؤدي إلى زيادة الفساد أو انخفاضه من خلال تناول ست محددات وهي: الدخل القومي، والتضخم، والاستثمار، والحرية الاقتصادية، والحرية السياسية، ومؤشر التدين والذي نعبر عنه في الدراسة بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتبارها متغيرات مستقلة ومؤشر الفساد متغير تابع، وذلك بتناول البيانات المتاحة لثلاثة دول إسلامية. واحده من ذات متوسط دخل مرتفع وأخرى ذات دخل متوسط وأخرى ذات متوسط دخل منخفض.

مشكلة البحث

لقد اهتمت غالبية الدول في مكافحة الفساد إلا أن وضع إستراتيجيات للحد منه يستوجب معرفة محدداته وأسبابه حتى تصل إلى المعالجة الصحيحة له، اهتمت الدراسات العالمية بمجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجاءت هذه الدراسة لتكون الأولى من نوعها في الاقتصاد الإسلامي والتي تركز على عدد من الدول الإسلامية وتضيف محدد أخر وهو مؤشر التدين وتكمن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما هو أثر المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية على الفساد؟

فرضيات البحث

يسعى هذه البحث واستناداً للنظرية الاقتصادية وللإجابة على اشكالية البحث تم اختبار الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq 5\%$) بين مستوى نصيب الفرد من الدخل ومستوى الفساد في القطاع العام.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq 5\%$) بين مؤشر التضخم ومستويات الفساد في القطاع العام.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq 5\%$) بين مؤشر الاستثمار الأجنبي ومستوى الفساد في القطاع العام.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq 5\%$) بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومستوى الفساد في القطاع العام.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq 5\%$) بين مؤشر الحرية السياسية ومستوى الفساد في القطاع العام.
6. لا يرتبط مؤشر التدين (المعبر عنه بالائتمان الربوي الممنوح للقطاع الخاص من المصارف التجارية) بعلاقة ذات دلالة إحصائية$\leq \alpha$ (5%) مع مستوى الفساد.

أهداف البحث

1. التعرف على أبرز محددات الفساد الاقتصادي في القطاع العام.
2. معرفة أثر محددات الفساد الاقتصادي في القطاع العام.

منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث واثبات فرضياته فقد تم استخدام المنهج الكمي من خلال بناء نموذج قياسي حيث استخدمت: نصيب الفرد من الدخل القومي، وحجم الاستثمار، والتضخم، ومؤشرين الحرية السياسية والاقتصادية، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمتغيرات مستقلة والفساد في القطاع العام كمتغير تابع.

الدراسات السابقة

1. دراسة "فيلب وجوسي 2004" (Larraín B & Tavares, 2004) بعنوان: "هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخفض الفساد؟
هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفساد، وقد تم توظيف نموذج قياسي مستخدما بيانات panel لمجموعة من الدول للفترة 1970 حتى 1994م.
وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى خفض مستويات الفساد. إذ يتجه الاستثمار الأجنبي نحو الاقتصادات التي يكون فيها مستوى الفساد منخفضاً. وأوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام الدول في الاستثمار الأجنبي كونه أحد الأدوات المحفزة للنمو الاقتصادي، ولعل أولى هذه الخطوات يكمن في زيادة الشفافية والحد من الفساد، وتتفق دراسة فيلب مع الدراسة الحالية بتناول محدد الاستثمار الأجنبي للفساد الاقتصادي، وتفترق دراسة فيلب عن الدراسة الحالية بتضمينها العديد من المحددات الاقتصادية والسياسية.
2. دراسة "شبير وأنور 2007" (Shabbir & Anwar, 2007) بعنوان: "محددات الفساد في الدول النامية".
هدفت الدراسة على التركيز بالمحددات التي تؤثر على مستوى الفساد وقامت بإجراء دراسة تحليلية قياسية مقطعية على واحد واربعين دولة نامية.
وتوصلت الدراسة بأن عامل الديمقراطية ضعيف جداً، وفي بداية مراحله وأن هناك ارتباط وثيق بين عامل الديمقراطية والفساد بشكل ايجابي (ويقصد به ارتفاع مؤشر مدركات الفساد فكلما ارتفع فان الفساد ينخفض).
3. دراسة "آتا وارفاس 2011" (Ata & Arvas, 2011) بعنوان: محددات الفساد الاقتصادي.
هدفت إلى عرض عدد من العوامل التي تؤثر على الفساد والعمل على تحليلها بطريقة المربعات الصغرى، وقد تضمنت على عامل التضخم والتنمية الاقتصادية والحرية الاقتصادية وتوزيع الدخل، وقد شملت الدراسة خمسة وعشرين دولة من فترة 2003 إلى 2007م.
4. دراسة "قريمي وسيرج 2012" (Qerimi & Sergi, 2012) **بعنوان:** "حدود العلاقة المهملة للفساد والحرية الاقتصادية".
هدفت الدراسة إلى بيان الارتباط بين الحرية الاقتصادية بالفساد، وتوصلت الدراسة بأن الدول التي لديها حرية اقتصادية هي الاكثر قدرة على الحد من الفساد.
5. دراسة "حجازي 2014" (حجازي, 2014) بعنوان: الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على الفساد في الدول العربية.
هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية باتباعه أسلوب القياس والتحليل لفترة ما بين عام 2003 إلى 2012م، حيث وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الفساد في حال انخفاض الحريات السياسة والاقتصادية.
وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع مستوى نصيب الفرد من الدخل قل الفساد وان زيادة مستوى التضخم تعمل على زيادة مستوى الفساد، وتتفق مع الدراسة الحالية كونها تدرس محددات الفساد باعتبارها متغيرات مستقلة خصوصاً محدد التضخم والحرية الاقتصادية.
6. دراسة "غني وهاستيادي 2016" (Ghaniy & Hastiadi, 2016) بعنوان: "المحددات الاجتماعية والاقتصادية للفساد".
هدفت الدراسة على تركيز الباحث على المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لما لها من أثر على مستوى مدركات الفساد التي شملت اثنان وتسعين دولة.
وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الحرية الاقتصادية والديمقراطية والاستقرار السياسي له تأثير مجدي على مستويات مدركات الفساد.
7. دراسة "خروف وثوامرية 2018" (خروف & ثوامرية, 2018) بعنوان: أثر الفساد على التنمية المستدامة.
هدفت الدراسة إلى التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها وبالفساد واشكاله والأسباب المؤدية إلى انتشاره، وقد استخدما المنهج الوصفي في الدراسة.
وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد تفشى في مختلف البلدان كما أن له آثار سلبية اجتماعية واقتصادية تؤثر على سير عملية التنمية الاقتصادية.
8. دراسة "بريك 2020" (بريك, 2020) بعنوان: أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الاردن.
هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الأردن، وذلك من خلال اتباع المنهجين الوصفي والقياسي.
وتوصلت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية والتي يصحبها الحرية السياسية تؤدي إلى انخفاض مستويات الفساد وتتفق مع دراستنا الحالية من حيث إن هذه الدراسة هي الأقرب لدراستنا باعتبار أن الفساد هو متغير تابع.

التحليل القياسي

الطريقة والأدوات

يهدف هذا الجزء من البحث الى دراسة أثر محددات الفساد والمتمثلة في (معدل دخل الفرد السنوي، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحرية السياسية، ومعدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص) خلال الفترة 2000-2020 من خلال استخدام بيانات ثلاث دول وهي (الأردن، ومصر، وماليزيا). وتم إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للحصول على تقديرات غير مزيفة من أجل استخدام النموذج القياسي المناسب وأهمها: اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، وتقدير المعادلة من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

1. النموذج القياسي

لقياس أثر المحددات السابقة والمتمثلة في (معدل دخل الفرد السنوي، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الحرية السياسية، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) على حجم الفساد، تم الاعتماد على الدراسات السابقة خصوصاً دراسة (Ata & Arvas, 2011) حيث قمت بتوظيف النموذج القياسي في هذه الدراسة وذلك بعد إجراء التعدلات عليه من خلال إضافة بعض المتغيرات وإستبعاد بعضها الآخر، ويُمكن صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$COR_{it} = f\,(PCI_{it},\ EF_{it},\ PF_{it},\ INF_{it},\ FDI_{it},\ CRE_{it})$$

وبذلك يمكن كتابة الصيغة شبه الخطية للنموذج على النحو التالي:

$$COR_{it} = \beta_0 + \beta_1 \log(PCI_{it}) + \beta_2\, EF_{it} + \beta_3 PF_{it} + \beta_4 INF_{it} + \beta_5 \log(FDI_{it}) + \beta_6\, CRE_{it} + U_{it}$$

حيث أن:

COR:	مؤشر مدركات الفساد.	β_0:	الحد الثابت (المقطع).
Log(PCI):	معدل دخل الفرد السنوي.	β_1:	تأثير معامل معدل دخل الفرد السنوي على مستوى الفساد.
EF:	مؤشر الحرية الاقتصادية.	β_2:	تأثير معامل مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى الفساد.
log(PF):	مؤشر الحرية السياسية.	β_3:	تأثير معامل مؤشر الحرية السياسية على مستوى الفساد.
INF:	معدل التضخم.	β_4:	تأثير معامل معدل التضخم على مستوى الفساد.
FDI:	الاستثمار الأجنبي المباشر.	β_5:	تأثير معامل الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الفساد.
CRE:	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	β_6:	تأثير معامل الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص على مستوى الفساد.
t:	الزمن	i:	الدول عينة الدراسة
Ut:	حد الخطأ العشوائي	Log:	اللوغاريتم الطبيعي.

2. مصادر بيانات الدراسة

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد من قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل دخل الفرد السنوي، ومعدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تم الحصول على البيانات ذات العلاقة بمؤشر الحرية السياسية من قاعدة بيانات بيت الحرية والحرية الاقتصادية من قاعدة بيانات مؤسسة التراث Heritage Foundation.

3. الأساليب القياسية

استحوذت نماذج تحليل البيانات المجمعة على اهتمام كبير في الأونة الأخيرة خصوصاً في الدراسات الاقتصادية والمالية وذلك بسبب أخذها بعين الاعتبار أثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية وأثر تغير الزمن في الوقت نفسه، فهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، إذ توجد العديد من المسميات لها ومنها البيانات الطويلة أو البيانات المدمجة أو بيانات panel (Baltagi, 2005). وفي هذه الدراسة تمثل بيانات panel في دمج بيانات عينة مأخوذة من (الأردن ومصر وماليزيا) وهو ما يُسمى (البعد المقطعي) عبر فترة زمنية تمتد من 2000-2020 وهو ما يُسمى (البعد الزمني).

وتمتاز طريقة تحليل بيانات البانل المجمعة بما يلي (Gujarati & Porter, 2009):

1- تأخذ بيانات panel المجمعة بعين الاعتبار الاختلافات الفردية التي يُمكن أن تظهر في تحليل السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.
2- توفر بيانات panel المجمعة درجات حرية أكثر ومعلومات أكثر دقة وتنوع، بالإضافة على تقليل الارتباط بين المتغيرات.
3- تُعتبر بيانات panel المجمعة مناسبة لدراسة التغيرات الديناميكية.

4- تُساعد بيانات panel المجمعة على التخلص من ظهور مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

5- تسمح بيانات panel المجمعة بدراسة التنبؤ وقياس التأثيرات التي يُمكن الحصول عليها بسهولة عند استخدام البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية.

ولابد من الإشارة إلى أنه عندما تكون المشاهدات المقطعية متوفرة لجميع الفترات الزمنية تسمى بالبيانات الطويلة المتوازنة أي أن البيانات متوفرة لجميع السنوات، في حين أنه عندما تكون المشاهدات غير متوفرة لبعض السنوات لبعض المتغيرات تسمى البيانات الطويلة غير المتوازنة (Baltagi, 2005).

4. اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

يُعتبر سكون السلسلة الزمنية من أهم المواضيع التي يجب التأكد منها قبل البدء بعملية التحليل القياسي وتقدير نموذج الدراسة، وذلك من أجل اختبار أسلوب التقدير المناسب وعدم الحصول على نتائج مزيفة. وتسم السلسلة الزمنية بالسكون إذا اتصفت بالخصائص الآتية (Thomas, 1997):

- وسطها الحسابي ثابت، أي أن

$$E(X_t) = \mu = \text{Constant for all } t$$

- تباينها ثابت، أي أن

$$Var(X_t) = E(X_t - \mu)^2 = \sigma^2 = \text{Constant for all } t$$

- تباينها المشترك يعتمد على فرق المسافة، أي أن:

$$Cov(X_t, X_{t+k}) = E(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu) = \text{depends on } k \neq 0$$

ويوجد العديد من الاختبارات المستخدمة للتأكد من استقرار بيانات الدراسة ومنها اختبار Levin, Lin & Chu Test واختبار Hadri Test واختبار Breitung Test واختبار Im, Pesaran & Shin Test واختبار Fisher – ADF Test واختبار Fisher – PP Test. وفي هذه الدراسة تم استخدام اختبار Levin, Lin & Chu Test (LLC) لفحص درجة سكون متغيرات الدراسة، إذ يُعتبر اختبار LLC من أشهر الاختبارات المستخدمة في بيانات panel المجمعة، ويقوم هذا الاختبار على الاعتماد على إحتمالية LLC من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة مشترك لجميع الدول عند مستوى دلالة 5%، فإذا كانت الإحتمالية أقل من 5%، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بسكون متغيرات الدراسة عند المستوى وعدم وجود جذر الوحدة بين الدول عند مستوى دلالة 5%، أما في حالة حدوث العكس، فإنه يتم إعادة الاختبار عند الفرق الأول (Asteriou & Hall, 2007) والجدول رقم (3) يُبين نتائج اختبار LLC لمتغيرات الدراسة.

جدول 1 : نتائج اختبار *LLC* لجذر الوحدة

المتغير	القيمة الإحصائية	الإحتمالية	عدد المشاهدات	درجة السكون
COR	0.48383	0.1689	57	عند الفرق الأول
	-3.55013	0.0002	54	
Log(PCI)	-4.23372	0.0000	57	عند المستوى
EF	3.93625	0.0000	57	عند المستوى
PF	-1.37484	0.0846	57	عند المستوى
Log(FDI)	-2.93760	0.0017	57	عند المستوى
INF	-1.51909	0.0644	57	عند المستوى
CRE	-0.61912	0.2679	57	عند الفرق الأول
	-2.63393	0.0042	54	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (1) سكون بعض متغيرات الدراسة والمتمثلة في (مؤشر الحرية السياسية، ومعدل دخل الفرد السنوي، ومؤشر الحرية الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل التضخم) عند المستوى وسكون بعضها الآخر والمتمثلة في (مؤشر مدركات الفساد، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص) عند الفرق الأول، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بسكون متغيرات الدراسة، وعدم وجود جذر الوحدة بين الدول عند الفرق الأول عند مستوى دلالة 5%.

5. اختبار التكامل المشترك

نظراً لعدم سكون متغيرات الدراسة عند نفس الدرجة، لابد من إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتم استخدام اختبار Kao Co-integration Test

للتكامل المشترك. ويقوم على اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%. والجدول رقم (10) يُبين نتائج اختبار Kao Residual Co-integration Test للتكامل المشترك.

جدول 2 : نتائج اختبار *Kao Residual Co-integration Test* للتكامل المشترك

الاختبار	قيمة t	الإحتمالية
Kao Residual Co-integration Test	**-2.760261**	**0.0029**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية E-views 10.

أشارت نتائج اختبار Kao Residual Co-integration Test للتكامل المشترك في الجدول رقم (2) إلى أن أغلب إحتمالية قيمة t أقل من 5%، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين مستوى الفساد والمتغيرات المستقلة في الدول عينة الدراسة عند مستوى دلالة 5%.

6. تقدير المعادلة

بعد إجراء اختبار LLC لجذر الوحدة والتأكد من سكون بعض متغيرات الدراسة عند المستوى وسكون بعضها الآخر عند الفرق الأول، وبعد التأكد من وجود علاقة توازنيه تكاملية طويلة الأجل بين مستوى الفساد والمتغيرات المستقلة، تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نماذج البانل الديناميكية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL/ PMG Panel)، وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) وطريقة التقدير المدمج التقليدية (Pooled Estimation) (Pesaran et al., 1999)، حيث تمتاز طريقة (ARDL/ PMG Panel) بإمكانية استخدامها في حالة العينات صغيرة الحجم، وعند إختلاف درجة سكون متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إفتراضها التجانس لمعلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، وسماحها بالتفاوت في معلمات المدى القصير (العبدلي, 2010). والجدول رقم (11) يُبين نتائج تقدير المعادلة باستخدام طريقة ARDL/ PMG Panel في المدى القصير والطويل معاً، حيث يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بهدف بيان واستقصاء وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (مستوى الفساد) والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في (معدل دخل الفرد السنوي، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحرية السياسية، ومعدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص)، بينما يتم تقدير المعادلة في المدى القصير بهدف بيان سرعة تكيف نموذج الدراسة للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن في المدى الطويل من خلال نتائج معامل تصحيح الخطأ ((CointEqu(-1)).

جدول 3 : نتائج تقدير المعادلة باستخدام طريقة *ARDL/ PMG Panel*

معادلة المدى الطويل

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
EF	0.329437	0.130755	2.519500	0.0204
PF	-0.455220	0.638673	-0.712759	0.4842
Log(PCI)	-4.890336	2.138409	-2.286904	0.0332
Log(FDI)	-6.260884	1.526914	-4.100352	0.0006
INF	1.489431	0.382909	3.889781	0.0009
CRE	0.237479	0.099793	2.379710	0.0274

معادلة المدى القصير

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
COINTEQ01	-0.941944	0.405305	-2.324036	0.0308
D(COR(-1))	0.286257	0.050455	5.673566	0.0000
D(EF)	-0.166105	0.196433	-0.845607	0.4078
D(EF(-1))	-0.137907	0.269022	-0.512621	0.6138
D(PF)	-0.531076	0.742302	-0.715445	0.4826
D(PF(-1))	0.280430	1.338827	0.209460	0.8362
DLOG(PCI)	-13.06121	8.750744	-1.492582	0.1512
DLOG(PCI(-1))	-67.62071	75.02932	-0.901257	0.3782
DLOG(FDI)	0.982803	1.468875	0.669086	0.5111
DLOG(FDI(-1))	0.159954	1.187029	0.134752	0.8942
D(INF)	-1.082903	0.569165	-1.902617	0.0716
D(CREDIT)	0.057785	0.132001	0.437763	0.6662
D (CREDIT (-1))	-0.003710	0.132346	-0.028034	0.9779

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
C	37.80925	15.24775	2.479661	0.0222
Mean dependent var	-0.083333		S.D. dependent var	3.158479
S.E. of regression	2.084102		Akaike info criterion	3.922558
Sum squared resid	86.86965		Schwarz criterion	5.489269
Log likelihood	-85.36696		Hannan-Quinn criter.	4.543337

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية E-views 10.

أشارت النتائج في الجدول رقم (3) إلى معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5% وعدم معنوية متغير الحرية السياسية عند مستوى دلالة 5%. ويُمكن كتابة معادلة الدراسة في المدى الطويل على الشكل التالي:

COR = 0.329 EF – 0.455 PF - 4.890 Log (PCI) – 6.261 Log (FDI) + 1.489 INF + 0.237 CRE

ومن خلال المعادلة يُمكن تفسير أثر تلك المتغيرات على النحو التالي:

- **مؤشر الحرية الاقتصادية (EF):** أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود علاقة طردية مهمة إحصائيا بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بمقدار (0.329) مع ثبات العوامل الأخرى.
- **مؤشر الحرية السياسية (PF):** أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود علاقة عكسية غير مهمة إحصائيا بين مؤشر الحرية السياسية ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة مؤشر الحرية السياسية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بمقدار (0.455) مع ثبات العوامل الأخرى.
- **معدل دخل الفرد السنوي (PCI):** أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود علاقة عكسية مهمة إحصائيا بين معدل دخل الفرد السنوي ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة معدل دخل الفرد السنوي بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بمقدار (4.89%) مع ثبات العوامل الأخرى.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود علاقة عكسية مهمة إحصائيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بمقدار (6.269%) مع ثبات العوامل الأخرى.
- **معدل التضخم (INF):** أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود علاقة طردية مهمة إحصائيا بين معدل التضخم ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بمقدار (1.489) مع ثبات العوامل الأخرى.
- **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CRE):** أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود علاقة طردية مهمة إحصائيا بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بمقدار (0.237) مع ثبات العوامل الأخرى.

كما أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) إلى أن إشارة معامل تصحيح الخطأ ((CointEqu(-1)) سالبة وبلغت (-0.941944) عند مستوى دلالة (0.0308)، حيث يجب أن تكون قيمته أقل من (-1) وذو دلالة إحصائية، مما يُشير إلى أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل للدول جميعها، كما أن الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة سيتم تصحيحها في الفترة اللاحقة. كما أن التغيرات التي تحدث في المدى الطويل تحتاج إلى سنة وشهر حتى يتم تصحيحها في المدى القصير. وفيما يلي عرض لتأثير كُل دولة على حدة في المدى القصير.

6.1 - تقدير المعادلة في المدى القصير في الأردن

يُبين الجدول رقم (4) تقدير المعادلة في المدى القصير في الأردن باستخدام طريقة ARDL/ PMG Panel.

جدول 4 : تقدير المعادلة في المدى القصير في الأردن

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
COINTEQ01	-1.385419	0.034469	-40.19272	0.0000
D(EF)	-0.821718	0.137282	-5.985612	0.0093
D(EF(-1))	-0.493942	0.175247	-2.818549	0.0668
D(PF)	-2.716423	1.735152	-1.565524	0.2154
D(PF(-1))	2.242466	0.860246	2.606774	0.0799
DLOG(PCI)	-1.487182	1040.109	-0.001430	0.9989

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
DLOG(PCI(-1))	-298.6328	1728.434	-0.172777	0.8738
DLOG(FDI)	-3.650309	7.526019	-0.485025	0.6609
DLOG(FDI(-1))	-5.631397	3.396166	-1.658163	0.1959
D(INF)	-2.939134	0.159880	-18.38333	0.0004
D(CREDIT)	-0.223703	0.020736	-10.78839	0.0017
D(CREDIT(-1))	-0.322458	0.021891	-14.73011	0.0007
C	42.92608	474.8741	0.090395	0.9337

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEqu(-1)) سالبة وبلغت (-1.385419) عند مستوى دلالة (0.0000)، مما يُشير إلى أن التوازن في المدى القصير لا يقترب من التوازن في المدى الطويل في الأردن، كما أن الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة لن يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

6.2 - تقدير المعادلة في المدى القصير في مصر

يُبين الجدول رقم (5) تقدير المعادلة في المدى القصير في مصر باستخدام طريقة ARDL/ PMG Panel.

جدول 5 : تقدير المعادلة في المدى القصير في مصر

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
COINTEQ01	-0.369432	0.005903	-62.58714	0.0000
D(EF)	-0.151035	0.001414	-106.8007	0.0000
D(EF(-1))	-0.076205	0.000532	-143.1496	0.0000
D(PF)	3.627047	5.644406	0.642592	0.5662
D(PF(-1))	-0.888495	1.645239	-0.540040	0.6267
DLOG(PCI)	-24.52062	60.19606	-0.407346	0.7111
DLOG(PCI(-1))	27.82956	24.65174	1.128909	0.3411
DLOG(FDI)	-2.483582	0.942218	-2.635889	0.0779
DLOG(FDI(-1))	1.623497	1.232550	1.317186	0.2793
D(INF)	-0.645948	0.022393	-28.84576	0.0001
D(CREDIT)	0.219434	0.010854	20.21653	0.0003
D(CREDIT(-1))	-0.316973	0.049364	-6.421156	0.0077
C	15.90812	46.39818	0.342861	0.7543

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEqu(-1)) سالبة وبلغت (-0.369432) عند مستوى دلالة (0.0000)، مما يُشير إلى أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل في مصر، كما أن الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة سيتم تصحيحها في الفترة اللاحقة، كما أن التغيرات التي تحدث في المدى الطويل تحتاج إلى سنتين وسبعة شهور حتى يتم تصحيحها في المدى القصير.

6.3 - تقدير المعادلة في المدى القصير في ماليزيا

يُبين الجدول رقم (6) تقدير المعادلة في المدى القصير في ماليزيا باستخدام طريقة ARDL/ PMG Panel.

جدول 6 : تقدير المعادلة في المدى القصير في ماليزيا

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
COINTEQ01	-0.361095	0.028352	-12.73631	0.0010

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الإحتمالية
D(EF)	0.405896	0.179173	2.265392	0.1084
D(EF(-1))	0.355137	0.086075	4.125882	0.0258
D(PF)	-0.888247	6.392838	-0.138944	0.8983
D(PF(-1))	2.468416	8.320985	0.296649	0.7861
DLOG(PCI)	1.175682	42.38990	0.027735	0.9796
DLOG(PCI(-1))	-8.715257	48.98978	-0.177899	0.8701
DLOG(FDI)	0.898103	2.836681	0.316603	0.7723
DLOG(FDI(-1))	-0.852883	1.453763	-0.586673	0.5986
D(INF)	-0.454260	0.129757	-3.500861	0.0395
D(CREDIT)	0.140982	0.026912	5.238697	0.0135
D(CREDIT(-1))	0.080789	0.079660	1.014182	0.3852
C	5.542331	48.56263	0.114127	0.9163

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEqu(-1)) سالبة وبلغت (-0.361095) عند مستوى دلالة (0.0010)، مما يُشير إلى أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل في ماليزيا، كما أن الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة سيتم تصحيحها في الفترة اللاحقة، كما أن التغيرات التي تحدث في المدى الطويل تحتاج إلى سنتين وثمانية شهور حتى يتم تصحيحها في المدى القصير.

ومما سبق، نستطيع القول بأن مصر أقل الدول فساداً وذلك لأن التغيرات التي تحدث في المدى الطويل تحتاج إلى سنتين وسبعة شهور حتى يتم تصحيحها في المدى القصير، تليها ماليزيا حيث أن التغيرات التي تحدث في المدى الطويل تحتاج إلى سنتين وثمانية شهور حتى يتم تصحيحها في المدى القصير، بينما تُعتبر الأردن أعلى الدول فساداً وذلك لأن الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة لا يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج

1. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية مهمة إحصائيا بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بمقدار (0.329) درجة مع ثبات العوامل الأخرى. وهذه النتيجة تتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومستوى الفساد، ولكنها تعارضت مع نتائج دراسة كل من (حجازي, 2014) ودراسة (بريك, 2020) ودراسة (Sahaa et al., 2011) في حين توافقت مع دراسة (Jichi & Cabro, 2019). ويمكن تفسير ذلك إن الحرية الاقتصادية تزيد من دور القطاع الخاص وحجم تعامله مع موظفي القطاع العام للحصول على الرخص والموافقات. وفي حالة عدم وجود لوائح حكومية شفافة ومنضبطة وقوانين صارمة سيؤدي إلى زيادة الفساد.
2. أن الحرية الفردية الاقتصادية أمر مقرر في الاسلام سواء أكان ذلك في التملك أو إقامة المشروعات والاستهلاك أو العمل طالما أن الفرد منضبط وملتزم بأحكام الشريعة الاسلامية. إن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي أصل معترف به بالإسلام، فهي تقوم بتنظيم حياة الناس وإقامة العدل ومنع الظلم، ومناط بها ممارسة الرقابة والتوجيه. إن الحرية الاقتصادية المنضبطة ستسهل بيئة العمل ولن تدفع بالأفراد إلى ممارسة أي سلوكيات كتقديم الرشاوى والهدايا وغيرها، مما يجعل الفساد مغيبا في الاقتصاد الإسلامي طالما أفراده ملتزمون بأحكام الشرعية الإسلامية، وتقوم الدولة بواجباتها كما جاءت في الشريعة الإسلامية.
3. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية غير مهمة إحصائيا بين مؤشر الحرية السياسية ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة مؤشر الحرية السياسية (انخفاض مستوى الحرية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بمقدار (0.455) درجة مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين مؤشر الحرية السياسية ومستوى الفساد، وتوافقت نتائج الدراسة مع دراسة (Shabbir & Anwar, 2007). والنتيجة السابقة تؤكد أن الإجراءات التي قامت بها دول العينة في مجال القيود التي تحد من الحرية السياسية لم تكن بالشكل المطلوب الذي يؤثر سلبا في الفساد الاقتصادي بشكل كبير.
4. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية مهمة إحصائيا بين معدل دخل الفرد السنوي ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة معدل دخل الفرد السنوي بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بمقدار (4.89) درجة مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين معدل دخل الفرد السنوي ومستوى الفساد، وتوافقت نتائج الدراسة مع دراسة (Ata & Arvas,

2011). وتؤكد هذه النتيجة أهمية رفع مستوى معيشة الفرد، والتي من مؤشراتها زيادة متوسط دخل الفرد حيث يتوقع زيادة متوسط دخل الفرد مع وجود عدالة في التوزيع إلى رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر مما يؤثر سلبا على الفساد.

5. فالنتيجة تؤكد ما ذهب اليه الإسلام من ضرورة العمل واستغلال الموارد وعدالة التوزيع ليضمن زيادة دخل الأفراد ومنع تركز الثروة بيد فئة معينة وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع. إن اخراج الفرد من دائرة الحاجة والعوز ستجعله عصيا على كافة السلوكيات غير المباحة كالرشوة والسرقة وقبول الهدايا وغيرها.

6. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية مهمة إحصائيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بمقدار (6.269) درجة مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الفساد، وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (Larraín B & Tavares, 2004).

7. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية مهمة إحصائيا بين معدل التضخم ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بمقدار (1.489) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين معدل التضخم ومستوى الفساد، ولم تتوافق نتائج الدراسة مع دراسة (Ata & Arvas, 2011) ومن منظور إسلامي فقد اهتم الفقهاء بموضوع التضخم كما أن القرآن ذكره وبين سبل معالجته كما هو الحال بقصة سيدنا يوسف، وحرص الإسلام على مكافحة هذه الظاهرة من خلال الحث على العمل والإنتاج وتحريم الاكتناز والربا، وقد جاء اهتمام الإسلام بالتضخم بسبب الآثار السلبية التي تنعكس على حياة الأفراد في المجتمع. فالارتفاع الحاد بالأسعار يخفض الدخل الحقيقي للفرد ويضعف القدرة الشرائية له مما يدفع بمعدلات الفقر والجوع إلى الارتفاع الأمر الذي يفتح المجال أمام البعض إلى اتباع وسائل لتحسين وضعهم الاقتصادي تتعارض مع الشريعة والقانون مثل الاختلاس وقبول الرشاوى والهدايا.

8. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية مهمة إحصائيا بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومستوى الفساد على المدى الطويل، حيث أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بمقدار (0.237) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومستوى الفساد. إن الإسلام حرم جميع صور الربا والتي في يومنا هذا الإقراض مقابل الفائدة لما لها من نتائج سلبية على الأفراد والمجتمع. لذلك فالفرد الملتزم بدينه فإنه لن يقوم بارتكاب ما حرمه الله عز وجل. فالمشكلة الحقيقية هي ليست التدين، ولكنها التدين الشكلي الذي يأخذ من الدين الشكل، وهو دون شك السبب المباشر للفساد الأخلاقي والانحلال المجتمعي. إن التدين الحقيقي هو الذي يربط الإنسان بعلاقة روحية قوية مع خالقه فيعرف حدوده ويدرك دوره ويلتزم بمسؤولياته.

التوصيات

1. ضرورة اهتمام الدول برفع مستوى معيشة الأفراد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والثروة، وكذلك الاهتمام بفريضة الزكاة من حيث جبايتها وتوزيعها كونها تعد أداة توزيع عادلة ودائمة تحقق كفاية الأفراد وتحسن من مستواهم المعيشي الذي قد يصل إلى الغنى.
2. ضرورة أن تهتم الدول بموضوع الحرية الاقتصادية بشكل أكبر، وذلك عن طريق ازالة القيود والعقبات التي من شأنها أن تعيقها في حال كانت هذه الحرية فيها مصلحة تتحقق للمجتمع المسلم ولا تضر فيه ولا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
3. أن تركز الحكومات على إتاحة مستويات جيدة من الحرية السياسية من خلال التقليل من القيود التي قد تفرضها على المجتمع وتمنعه من إبداء رأيه بحرية مطلقة، وأن تعمل على إعداد برامج من شأنها تشجيع الأفراد على المشاركة في الحياة السياسية كانتخاب المجالس التشريعية وانخراطه في الأحزاب السياسية التي من شأنها نهضة الأمة وتحقيق أهداف المجتمع، بالإضافة لقيام الحكومات بمكافحة جميع أشكال الفساد وعلى مرأى الناس مما يبث ذلك الطمأنينة في نفوس الشعوب ويعزز مبدأ المسئولية لديهم ويجعلهم مدركين بأن مشاركتهم السياسية مهمة و ليست عبثية. على الحكومات السيطرة على التضخم من خلال مؤسساتها المالية والنقدية وإيجاد وسائل حديثة تتوافق مع الشريعة الإسلامية من شأنها التقليل من حدته بالإضافة إلى إعادة النظر بالمعاملات غير الشرعية التي يتخللها الربا، والذي له دور كبير بزيادة التضخم. كما على الحكومات التقليل من نفقاتها الاستهلاكية كونها تلعب دوراً هاماً في زيادة الطلب المحدث للتضخم.
4. على الحكومات اتخاذ اجراءات من شأنها أن تجذب الاستثمار الأجنبي النافع لها مثل سن القوانين التي تتمتع بالاستقرار على المدى الطويل، والنظر بالقوانين التي تتعلق بالضرائب على الاستثمار، ووضع لوائح من شأنها أن تعزز مبدأ الشفافية أمام الراغبين بالاستثمار، ووضع أجهزة على قدر من المسؤولية لتحفيز الاستثمار، وإنشاء جهاز مستقل تكون وظيفته الرقابة على الجهات التي لها علاقة بجذب المستثمرين لتجنب أي شبة قد تعيق عملية الاستثمار.
5. ضرورة قيام كل من الأسرة والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام ووزارة الأوقاف بدورها في التربية والتوجيه للتأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

المراجع

Asteriou, D., & Hall, S. G. (2007). *Applied econometrics: A modern approach* (Revised ed.). Palgrave Macmillan .

Ata, A. Y., & Arvas, M. A. (2011). Determinants of economic corruption: A cross-country data analysis. *International Journal of Business and Social Science*, 2(13), 161-169 .

Baltagi, B. H. (2005). *Economic analysis of panel data* (3rd ed.). John Wiley & Sons .

Ghaniy, N., & Hastiadi, F. (2016). *Political, social, and economic determinants of corruption* .

Gujarati, D., & Porter, D. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill Irwin .

Jichi, S., & Cabro, S. (2019). Does Economic Freedom Determine the Control of Corruption? *Kapadokya Akademik Bakış*, 2(2), 79-96 .

Larraín B, F., & Tavares, J. (2004). Does Foreign Direct Investment Decrease Corruption? *Cuadernos de Economía*, 41(123), 217-230.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999). Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. *Journal of the American Statistical Association*, 94-621 ,(446) .634

Qerimi, Q. R., & Sergi, B. S. (2012). The Boundaries of a Neglected Relationship: Corruption and Economic Freedom. *Problems of Economic Transition*, 55(2), pp. 68-97 .

Sahaa, S., Gounderb, R., & Saha, S. (2011). Does higher levels of democracy and economic freedom reduce corruption: some cross-national and regional evidence .

Shabbir, M., & Anwar, M. (2007). Determinants of corruption in developing countries. *Pakistan Development Review*, 46 .(4)

Thomas, R. L. (1997). *Modern econometrics: An introduction* (1st ed.). Addison Wesley Longman .

العبدلي, ع. ب. ع. (2010). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية, 16(1), 3-52.

بريك, و. (2020). أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الأردن جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية]. جامعة اليرموك.

حجازي, ع. (2014). أثر الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على الفساد في الدول العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, 16(2).

خروف, م., & ثوامرية, ر. (2018). أثر الفساد على التنمية المستدامة جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية].

فهرس الجداول

جدول 1 : نتائج اختبار *LLC* لجذر الوحدة _____ 5
جدول 2 : نتائج اختبار ***Kao Residual Co-integration Test*** للتكامل المشترك _____ 6
جدول 3 : نتائج تقدير المعادلة باستخدام طريقة ***ARDL/ PMG Panel*** 6
جدول 4 : تقدير المعادلة في المدى القصير في الأردن _____ 7
جدول 5 : تقدير المعادلة في المدى القصير في مصر _____ 8
جدول 6 : تقدير المعادلة في المدى القصير في ماليزيا _____ 8

فهرس المحتويات

Abstract: _____ 2
مقدمه _____ 2
مشكلة البحث _____ 2
فرضيات البحث _____ 2
أهداف البحث _____ 2
منهج البحث _____ 3
الدراسات السابقة _____ 3
التحليل القياسي _____ 4
الطريقة والأدوات _____ 4
الخاتمة: النتائج والتوصيات _____ 9
النتائج _____ 9
التوصيات _____ 10
المراجع _____ 11
فهرس الجداول _____ 11
فهرس المحتويات _____ 11